مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

قادة الميليشيات العراقية وبرنامج Rewards for Justice الأمريكي

قراءة في التصعيد والمواقف:

د. رشا العزاوي

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

ترابط تاريخي

شهد العراق خلال عام ٢٠٢٦ تصعيداً أمريكيًا غير مسبوق تجاه قادة الفصائل المسلحة الموالية لإيران؛ تمثل في إدراج عدد من أبرز قادة هذه الفصائل ضمن برنامج Rewards for Justice، ورصد مكافآت مالية تصل إلى ١٠ ملايين دولار مقابل معلومات تقود إليهم أو تساعد على تعطيل شبكاتهم وأنشطتهم.

ويكتسب تشبيه الخطوات الأمريكية الحالية بما حدث سابقاً مع شخصيات متطرفة صنفتها واشنطن على قائمة الإرهاب وقررت بشأنها جوائز مقابل الإدلاء بالمعلومات دلالةً على شدة الحساسية ؛ فحين رصدت واشنطن مكافآت مالية بحق قادة القاعدة وداعش لم يكن ذلك مجرد إجراء رمزي أو دعائي، بل كان بدايةً لمسار استخباري وأمني انتهى بالملاحقة والتصفية المباشرة.

لذلك يتصاعد القلق لدى قادة الميليشيات والداعمين لهم من أن تتحول قيادات الفصائل المسلحة تدريجياً من شركاء داخل المعادلة السياسية إلى أهداف أمنية مفتوحة في العقل الأمريكي، خصوصاً بعد تصنيفهم كأهداف إرهابية ورصد مكافآت بحقهم، بالتزامن مع تصاعد الحديث عن اختراقات استخبارية لبنية الميليشيات للتأسيس لأهداف طويلة الأمد.

وبالنظر إلى تاريخ الولايات المتحدة في ملاحقة خصومها أينما كانوا — بدءًا من أسامة بن لادن في باكستان إلى أبي بكر البغدادي في سوريا وقاسم سليماني في بغداد — فإن احتمال تكرار سيناريو مشابه داخل العراق لم يعد مستبعداً خاصة إذا تصاعدت الهجمات أو انهارت التفاهمات الإقليمية، وهو ما يعكس مدى جدية واشنطن أكثر من أي وقت مضى في الذهاب نحو التصعيد تجاه قادة الفصائل المسلحة العراقية.

> **احتمال تكرار سيناريو مشابه داخل العراق لم يعد مستبعداً خاصة إذا تصاعدت الهجمات أو انهارت التفاهمات الإقليمية**

طبيعة التحول

شكّل إعلان المكافأة بحق أكرم الكعبي الأمين العام لحركة النجباء ذروة هذا التصعيد، ليس فقط بسبب حجم المكافأة، إنما بسبب الدلالات السياسية والأمنية والاستراتيجية التي يحملها توقيت الإعلان وسياقه الإقليمي بتهمة تنفيذ هجمات ضد منشآت دبلوماسية وقواعد عسكرية أمريكية في العراق وسوريا، أدت إلى مقتل متعاقد أمريكي وإصابة جنود أمريكيين في خطوة لم تكن منفصلة؛ بل جاءت ضمن سلسلة متدرجة استهدفت قادة فصائل عراقية مرتبطة بمحور إيران، وهم أحمد الحميداوي قائد كتائب حزب الله، هاشم فنيان السراجي الملقب بأبي آلاء الولائي قائد كتائب سيد الشهداء، وحيدر الغراوي قائد أنصار الله الأوفياء .

ويكتسب هذا التصعيد حساسية إضافية بالنظر إلى شخصية أكرم الكعبي نفسه؛ حيث يُعد من أكثر قادة الفصائل قرباً من خط "ولاية الفقيه"، ويُعرف بخطابه المتشدد ضد الوجود الأمريكي، فضلاً عن ابتعاد حركته عن الانخراط في العمل الحكومي التقليدي؛ الأمر الذي يجعل استهدافه سياسياً وأمنياً يحمل أبعاداً تتجاوز البعد العراقي الداخلي إلى صلب الصراع بين واشنطن وطهران.

تكشف القراءة العميقة لهذا التحول أن واشنطن باتت تنظر إلى هذه الجماعات باعتبارها جزءاً عضوياً من المشروع الإيراني في المنطقة ، وأداة متقدمة للحرس الثوري داخل العراق ، وتعمل على التدخل وإعاقة العملية السياسية من جانب والتأسيس لدولة وسلاح موازٍ من جانب آخر ؛لذلك إن رصد المكافآت لا يُفهم كإجراء استخباري أو محاولة للحصول على معلومات فحسب، إنما كخطوة استباقية تهدف إلى رفع الكلفة السياسية والقانونية والأمنية لأي محاولة لإشراك هذه القوى داخل الحكومة العراقية المقبلة أو منحها غطاءً رسمياً جديداً ؛ فواشنطن تدرك أن إدماج الفصائل المسلحة داخل مؤسسات الدولة لم يؤدِ خلال السنوات الماضية إلى احتوائها، بل منحها شرعيةً وموارد ونفوذاً أوسع ورسّخ ازدواجية السلطة والسلاح داخل العراق، وجعل الدولة نفسها تبدو في كثير من الأحيان عاجزة عن الفصل بين القرار الرسمي وبين نفوذ الجماعات المسلحة المرتبطة بطهران.

كما يبدو أن "حرب الأربعين يوماً" الأخيرة شكلت نقطة تحول مفصلية في المقاربة الأمريكية تجاه الميليشيات، خصوصاً مع التصريحات الأمريكية التي تحدثت عن أكثر من ٦٠٠ هجوم استهدف منشآت وقواعد ومصالح أمريكية داخل العراق خلال فترة المواجهة مع إيران، وهو رقم يحمل دلالة سياسية وأمنية خطيرة، لأنه يعكس من وجهة النظر الأمريكية تحول هذه الفصائل إلى جزء من بنية إقليمية تقود حرب استنزاف مستمرة ضد المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة؛ ومن هنا بدأت واشنطن تنظر إلى نشاط هذه الجماعات باعتباره سبباً مباشراً للفوضى الإقليمية والتوتر الأمني الممتد من العراق إلى الخليج العربي ، خصوصاً مع اتهامها بالوقوف وراء الهجمات التي طالت ليس فقط القواعد الأمريكية في بغداد وأربيل، إنما أيضاً منشآت الطاقة والمحطات المدنية لدول الخليج والممرات الحيوية، في إطار ما تعتبره الولايات المتحدة استراتيجية إيرانية قائمة على إدارة الفوضى منخفضة الحدة واستنزاف الخصوم عبر الوكلاء.

> **يبدو أن "حرب الأربعين يوماً" الأخيرة شكلت نقطة تحول مفصلية في المقاربة الأمريكية تجاه الميليشيات**

جديد الرؤية الأمريكية

تقوم الرؤية الأمريكية الحالية على قناعة شبه راسخة بأن هذه الجماعات لم تعد قابلة للدمج الحقيقي داخل الدولة العراقية، ولا يمكن تفكيكها

عبر التسويات السياسية التقليدية، لأنها لا تستند فقط إلى بنية تنظيمية مسلحة إنما إلى عقيدة أيديولوجية عابرة للحدود قائمة على مفهوم المقاومة والارتباط العقائدي والسياسي بطهران ، ولهذا تعتقد واشنطن أن أي محاولة لتحويل هذه الفصائل إلى قوى سياسية طبيعية أو دمجها الكامل في مؤسسات الدولة سوف تفشل؛ لأنها تعتبر نفسها جزءاً من مشروع إقليمي أكبر من العراق نفسه، وترى في سلاحها جوهر وجودها وليس مجرد وسيلة مؤقتة؛ ومن هنا جاء الإصرار الأمريكي المتصاعد على ضرورة إخراج الفصائل من مؤسسات الدولة، ووقف تمويلها، وإنهاء الغطاء السياسي الذي ما زالت تتمتع به داخل النظام العراقي.

وقد عكست تصريحات وزارة الخارجية الأمريكية خلال شهر مايو من عام ٢٠٢٦ هذا التحول بوضوح غير مسبوق؛ حين تحدثت بشكل مباشر عن ضرورة أن يوضح علي الزيدي المرشح لرئاسة الوزراء الخط الفاصل بين الدولة العراقية والفصائل المرتبطة بإيران، مؤكدةً أن استئناف الدعم للعراق مرتبطٌ بطرد الفصائل المسلحة من مؤسسات الدولة ووقف تمويلها من الميزانية العامة. كما شددت واشنطن على أنها لم تعد تريد تصريحات أو تعهدات شكلية، بل أفعالاً حقيقية، مشيرةً إلى أن بعض الأطراف داخل الدولة العراقية ما زالت توفر غطاءً سياسياً ومالياً وعملياتياً للفصائل، وأن المطلوب هو إعلان سياسي واضح يؤكد أن هذه الجماعات ليست جزءاً من الحكومة العراقية.

وجاء هذا التصعيد الإجرائي الأمريكي متزامناً مع تطورات ميدانية ودبلوماسية لافتة، فقد أجرى وزير الحرب الأمريكي بيت هيغسيث اتصالًا مباشراً برئيس الوزراء المكلف علي الزيدي، بالتزامن مع إعلان واشنطن رصد مكافأة جديدة بقيمة ١٠ ملايين دولار مقابل معلومات عن زعيم حركة النجباء أكرم الكعبي، في خطوة حملت رسائل ضغط سياسية وأمنية واضحة تجاه الحكومة العراقية المقبلة، كما أصدرت السفارة الأمريكية في بغداد في تاريخ ٥ مايو ٢٠٢٦ تحذيراً أمنياً شديد اللهجة لرعاياها بعد إعادة فتح المجال الجوي العراقي واستئناف الرحلات الجوية، حذرت فيه من المخاطر المستمرة الناتجة عن الصواريخ والطائرات المسيّرة والقذائف داخل الأجواء العراقية وكررت تحذير المستوى الرابع الذي يدعو المواطنين الأمريكيين إلى عدم السفر إلى العراق ومغادرته فوراً في حال وجودهم داخله ، اللافت في بيان السفارة لم يكن التحذير الأمني بحد ذاته، بل اللغة السياسية والأمنية التي استخدمتها واشنطن؛ إذ أكدت أن الميليشيات الإرهابية العراقية المتحالفة مع إيران تواصل التخطيط لهجمات إضافية ضد المواطنين الأمريكيين والأهداف المرتبطة بالولايات المتحدة في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك إقليم كردستان ، كاشفةً فيه بدون أي لغة دبلوماسية أن بعض الجهات المرتبطة بالحكومة العراقية ما تزال توفر غطاءً سياسياً ومالياً وعملياتياً. وتكشف هذه اللغة أن الولايات المتحدة باتت ترى

> **أكدت واشنطن أن الميليشيات الإرهابية العراقية المتحالفة مع إيران تواصل التخطيط لهجمات إضافية ضد المواطنين الأميركيين والأهداف المرتبطة بالولايات المتحدة في جميع أنحاء العراق بما في ذلك إقليم كردستان**

أن المشكلة الأساسية تكمن في تداخل بنية الدولة العراقية نفسها مع نفوذ الجماعات المسلحة، وأن أي شراكة استراتيجية مستقبلية مع بغداد لن تكون ممكنة ما لم يتم فك هذا التشابك.

وتكشف هذه الاستراتيجية الأمريكية أيضاً أن واشنطن لم تعد تنظر إلى ملف الفصائل المسلحة باعتباره أزمة أمنية منفصلة يمكن تأجيلها أو احتواؤها مرحلياً، بل باتت تعتبره المعيار الأساسي للحكم على مستقبل أي حكومة عراقية مقبلة ومدى أهليتها للشراكة مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي؛ ولهذا حملت تصريحات وزارة الخارجية الأمريكية دلالة شديدة الوضوح عندما أكدت أن واشنطن لا تنتظر تعهدات سياسية أو بيانات شكلية من رئيس الوزراء المكلف علي الزيدي، في إشارة مباشرة إلى أن إدارة دونالد ترامب ستقيس نجاح الحكومة المقبلة من خلال مدى قدرتها على التعامل مع أكثر ملفات العراق تعقيدًا الماثل في نفوذ الفصائل المسلحة وسلاحها الخارج عن سيطرة الدولة.

وهذا يعني عملياً أن الحكومة العراقية المقبلة لن تُمنح فترة سماح طويلة كما حدث في مراحل سابقة، بل ستواجه منذ اللحظة الأولى اختباراً قاسياً يتعلق بقدرتها على:

– فك التشابك بين مؤسسات الدولة والفصائل.

– ضبط التمويل والغطاء السياسي.

– منع استخدام العراق كساحة متقدمة للصراع الإقليمي الإيراني – الأمريكي.

> **ستقيس إدارة دونالد ترامب نجاح الحكومة المقبلة من خلال مدى قدرتها على التعامل مع أكثر ملفات العراق تعقيدًا الماثل في نفوذ الفصائل المسلحة وسلاحها الخارج عن سيطرة الدولة**

الموقف الحكومي

يجد رئيس الوزراء المكلف علي الزيدي نفسه أمام واحد من أعقد التحديات التي واجهتها أي حكومة عراقية منذ سنوات، لأن توقيت الإعلان الأمريكي يضع بغداد في موقف حرج للغاية ، فمن جهة تطالب واشنطن الحكومة العراقية بإجراءات جذرية ضد الفصائل المسلحة، وتربط استمرار الدعم السياسي والاقتصادي والأمني بإبعاد هذه الجماعات عن مؤسسات الدولة، ومن جهة أخرى ترى الفصائل نفسها جزءاً من "المقاومة" وتمتلك نفوذاً عسكرياً وسياسياً وشعبياً واسعاً، وبعضها يتحرك تحت غطاء قانوني مرتبط بالحشد الشعبي، وهذا يعني أن أي محاولة حكومية للاستجابة الكاملة للمطالب الأمريكية قد تدفع نحو انفجار داخلي أو صدام شيعي أو تصعيد أمني واسع، كما أن تجاهل هذه الضغوط قد يفتح الباب أمام عقوبات وتضييق اقتصادي وربما عمليات أمريكية أحادية داخل العراق.

إنّ ما يجري في العراق اليوم لم يعد مجرد خلاف سياسي حول الفصائل المسلحة، بل صراع عميق على شكل الدولة نفسها وهوية قرارها السيادي وموقعها داخل معادلة الشرق الأوسط المقبلة. فالولايات المتحدة انتقلت فعلياً من سياسة الاحتواء وإدارة التوازنات الهشة إلى محاولة إعادة تشكيل ميزان القوة داخل العراق؛ عبر نزع الشرعية السياسية والأمنية عن الفصائل المرتبطة بإيران، ومنع تحولها إلى شريك دائم في الحكم، بعد أن باتت واشنطن ترى أن هذه الجماعات أصبحت جزءاً من شبكة إقليمية تدير التوتر والفوضى من العراق إلى الخليج، وتؤدي دوراً عضوياً في مشروع النفوذ الإيراني العابر للحدود.

لكن القراءة الأكثر عمقاً للمشهد تكشف أن الأزمة تجاوزت مرحلة وجود سلاح خارج الدولة، لتصل إلى مرحلة أكثر تعقيداً تتمثل في إعادة إنتاج بنية موازية للدولة نفسها ، فالمعطيات الميدانية المتداولة من داخل العراق تشير إلى أن الفصائل الرئيسية المنضوية في بنية الحشد الشعبي لا تتجه نحو تسليم السلاح أو الانكفاء الحقيقي، بل نحو إعادة التموضع وإدارة البقاء طويل الأمد عبر تشظية تنظيمية مقصودة، وتغلغل أعمق داخل المؤسسات الأمنية والإدارية، إلى جانب إنشاء شبكات احتياط مالية ولوجستية ومخابئ حضرية ومخزون تسليحي موزع يضمن لها القدرة على إعادة التشكل مهما تبدلت الظروف السياسية؛ وهذا يعني أن ما يجري ليس تفكيكاً فعلياً، بل انتقالاً استراتيجياً من التمركز العلني إلى التغلغل الصامت بانتظار تبدل البيئة الإقليمية أو تغير موازين القوى، وهذا الموقف المعارض حتى للمنهاج الوزاري لرئيس الوزراء المكلف الذي جعل «حصر السلاح بيد الدولة» في المادة الأولى له ، بالمزامنة مع الإدراك الإيراني أنَّ خسارة نفوذها داخل العراق لا تعني مجرد تراجع سياسي عابر بل تعني تهديداً مباشراً لأهم عمق استراتيجي إقليمي تمتلكه منذ عام ٢٠٠٣؛ ولهذا من غير المتوقع أن تتعامل طهران مع الحملة الأمريكية الحالية بوصفها مجرد ضغوط مؤقتة، بل كجزء من مشروع يستهدف تفكيك منظومة نفوذها الإقليمي بالكامل، بدءاً من العراق ولبنان وصولاً إلى بقية ساحات الاشتباك. ومن هنا يُتوقع أن تتجه إيران إلى تبني استراتيجية مزدوجة تقوم على:-

- **محاولة تجنب مواجهة شاملة ومباشرة مع الولايات المتحدة داخل العراق.**
- **مع العمل في الوقت نفسه على حماية بنية الفصائل وإعادة تنظيمها وتخفيف انكشافها الأمني والسياسي.**

كما يُرجح أن تدفع طهران حلفاءها داخل العراق نحو امتصاص الضغوط مرحلياً، وتجنب التصعيد الكبير في هذه المرحلة، مقابل تعميق التغلغل

تجاوزت مرحلة وجود سلاح خارج الدولة، لتصل إلى مرحلة أكثر تعقيداً تتمثل في إعادة إنتاج بنية موازية للدولة نفسها

داخل الدولة وإعادة إنتاج النفوذ بأساليب أكثر هدوءاً ومرونة، في انتظار اتضاح شكل التوازنات الإقليمية المقبلة؛ وهذا ما قد يعقّد عمل الحكومة القادمة في التعاطي مع الاشتراطات الأمريكية من جهة، وعدم القدرة على مواجهة الضغوط الإيرانية من جهة أخرى.

خاتمة

في ضوء الإجراءات الأمريكية تجاه قادة الميليشيات، يبدو أن العراق يتجه نحو مسارين:-

الأول: تصعيد مفتوح مع استمرار نفوذ الفصائل وتصاعد الضغوط الأمريكية واحتمال الانتقال من العقوبات والمكافآت إلى الاستهدافات المباشرة .

الثاني: إعادة ترتيب تدريجية لموازين النفوذ داخل الدولة بما يقلص حضور السلاح خارج إطارها ويعيد صياغة العلاقة مع إيران والولايات المتحدة والعالم العربي.

لهذا، فإن لحظة العراق الحالية هي لحظة مفصلية ستحدد شكل الدولة العراقية لعقود مقبلة، فهل تبقى دولة مزدوجة تتقاسمها السلطة الرسمية والسلاح الموازي، أم تتجه نحو إعادة بناء مركزية القرار والسيادة؟ وبين الضغوط الأمريكية والنفوذ الإيراني وهشاشة الداخل وتعقيدات البيت السياسي الشيعي، تبدو البلاد متجهة نحو واحدة من أكثر مراحلها حرجاً منذ عام ٢٠٠٣.

لحظة العراق الحالية هي لحظة مفصلية ستحدد شكل الدولة العراقية لعقود مقبلة

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64